الأخطاء المنهجية عند المدرسة العقلية المعاصرة في التعامل مع السنة النبوية

Methodological Errors in Contemporary Rationalist School in Dealing with the Prophetic Sunnah

إعداد الأستاذ المشارك

الدكتور عبد العزيز محمد الخلف

الحديث النبوي / جامعة إغدير / تركيا

By:

Assoc. Prof. Dr. Abdulaziz Muhammed Alkhalaf

Hadith\ Igdir University\ Turkey

00905511197165

abdulaziz.muhammed@igdir.edu.tr

الملخص

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى توجيه النقد لما يقوم به أرباب المدرسة العقلية من نقد للسنة النبوية، وتبيان مدى انضباط هذا النقد بأصول المنهجية العلمية، ومدى تأثير الانطباعات والتخيلات والأحكام المسبقة في هذا النقد.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، فتتبع عمل العقلانيين المعاصرين في هذا المضمار، وهو ليس استقراء تاماً، ولكنه استقراء ناقص يمكن تعميم أحكامه على ما لم يستقرأ من الروايات. ثم قام البحث بتحليل طريقتهم في التعامل مع السنة النبوية، وصولاً إلى أهم ما وقعوا فيه من أخطاء منهجية.

النتائج: توصل الباحث إلى أن من بين الأخطاء المنهجية التي وقعت بها المدرسة العقلية المعاصرة في تعاملها مع السنة: قياس الغائب على الشاهد، والنقص في مناهج البحث المستخدمة في معالجة الموضوعات البحثية، والتعميم الخاطئ، والادعاءات التي لا تستند إلى أدلة علمية، والأحكام الاستباقية، والجهل ببعض المصطلحات والقواعد الحديثية، وسوء فهم كلام المحدثين أو فهمه على غير وجهه الصحيح، والتغافل عن درجة الكلام أو الحديث والتعامل معه على أنه مسلَّم به، والتناقض في الأقوال، والانتقائية في الاستشهاد.

أصالة البحث: تظهر أصالة البحث في كونه بحثاً غير مسبوق في تسليط الضوء على هذه الزاوية المهمة في نقد النقد، حيث إنه يركز على الأخطاء المنهجية التي وقعت بها المدرسة العقلية في تعاملها مع السنة النبوية، ويبتعد عن الأخطاء الإجرائية أو التطبيقية.

الكلمات المفتاحية: الأخطاء المنهجية – المدرسة العقلية – المعاصرة – السنة النبوية.

Research Objectives: This research aims to critique the actions of the proponents of the rationalist school regarding their criticism of the Prophetic Sunnah. It also aims to demonstrate the extent to which this criticism adheres to the principles of scientific methodology, and to examine the influence of impressions, fantasies, and preconceived judgments in this critique.

Research Methodology: The researcher in this study relied on the inductive-analytical method, tracing the work of contemporary rationalists in this field. It is not a complete induction, but rather an incomplete induction that allows generalizations about what has not been inductively studied in the narrations. The research then analyzed their method of dealing with the Prophetic Sunnah, leading to the identification of the most significant methodological errors they committed.

Findings: The researcher concluded that among the methodological errors made by the contemporary rationalist school in dealing with the Sunnah were: comparing the unseen to the witnessed, deficiencies in the research methodologies used in addressing research topics, false generalizations, claims unsupported by scientific evidence, preemptive judgments, ignorance of some terms and Hadith principles, misinterpretation or misunderstanding of the words of Hadith scholars, overlooking the authenticity of statements or Hadiths and treating them as indisputable, contradictions in statements, and selectivity in citing sources.

Originality of the Research: The originality of the research lies in its being an unprecedented study that highlights this important angle in the critique of criticism. It focuses on the methodological errors of the rationalist school in their approach to the Prophetic Sunnah, distancing itself from procedural or practical errors.

Keywords: Methodological errors – Rationalist school – Contemporary – Prophetic Sunnah.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن سار على نهجم واقتفر أثرهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من المعلوم بداهة أن المحدثين كانوا يستخدمون وسائل متعددة للحكم على الأحاديث قبولاً ورداً، وعلى الرجال جرحاً وتعديلاً، وكانت لهم منهجية واضحة وطريقة بيِّنة تجلت في علوم كثيرة ابتدعوها لنقد الحديث سنداً ومتناً، لعل من تجلياتها علم أصول الحديث وعلم الجرح والتعديل وعلم العلل وغيرها من العلوم المبتكرة.

إلا أن طائفة من الباحثين المعاصرين، ممن لم يكن لهم كبير نصيب في الاطلاع على جهود المحدثين أو التمرس بفنونهم حاولوا أن ينقدوا هذه الجهود، ولكن هذا النقد جانب الصواب في أغلبه، لأسباب كثيرة، كان أغلبها عائداً إلى استخدامهم للعقل وسيلةً وحيدةً للقبول أو الرد، ولذلك أطلق عليهم اسم المدرسة العقلية.

ومع أن المدرسة العقلية قديمة في وجودها، ضاربة في التاريخ أطنابها، إلا أن هذه المدرسة العقلية تتسم بالمعاصرة في أشخاصها وطروحاتها، وإن كانت قديمة في استمدادها لكثير من طروحاتها وأفكارها، لذلك وُصِفت بالمعاصرة.

وفي هذا البحث سنحاول تبيان أهم الأخطاء المنهجية التي وقع بها أرباب المدرسة العقلية المعاصرة لدى تعاملهم في السنة النبوية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كونه يبحث في قضية مهمة، ألا وهي نقد النقد الذي يوجهه أرباب المدرسة العقلية للسنة النبوية، وهل كان نقدهم منضبطاً بأصول منهجية أم هو انطباعات وتخيلات لا تستند إلى دليل؟

سبب اختيار البحث

عندما تقرأ لأرباب المدرسة العقلية وهم ينتقدون منهج المحدثين يخال للقارئ أنهم سيستبدلون منهجاً أقوى وأمتن بمنهج المحدثين، ولكن هل يتوافق هذا المُتَخَيَّل مع الواقع،

وهل ينطلق العقلانيون من نظرية منهجية في التعامل مع السنة أم هي ردات فعل غير منضبطة؟ هذا ما كنت أود لو وجدت من بحثه وبيَّنه في بحث مستقل، ولما لم أجد بغيتي عزمت على الكتابة فيه علِّي أوفق إلى الإجابة عن هذه الأسئلة الكبيرة.

إشكالية البحث:

يجيب البحث عن أسئلة متعددة منها:

١- هل استخدم أرباب المدرسة العقلية المعاصرة منهجاً علمياً متماسكاً في تعاملهم مع السنة النبوية؟

٢- ما أبرز الأخطاء المنهجية التي وقع فيها أرباب المدرسة العقلية المعاصرة في نقدهم لمنهج المحدثين؟

٣- هل التزم دعاة العقلانية بمعايير تضبط قضية التعامل مع السنة النبوية؟

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أجد سوى دراستين تناولتا –اسماً- موضوع بحثي هذا، وهما:

١. **(الأخطاء المنهجية في كتابات العقلانيين المعاصرين)** وهو بحث أعده الأستاذ رابح بلخير، وهو منشور في مجلة الحضارة الإسلامية، عام ٢٠١٨، وقد ذكر فيه ثلاث قضايا: الاعتماد على أقوال المستشرقين، والاعتراض على الأحاديث بالعقل، والادعاءات الخاطئة على المحدثين دون الرجوع لمصنفاتهم. وواضح أن عدَّ هذه الأخطاء من قبيل الأخطاء المنهجية فيه تسامح وتجوُّز. وقد جاء بحثي بجملة من الأخطاء المنهجية المغايرة لما ذكره الباحث، وهي أخطاء ذات صبغة منهجية واضحة.

٢. **(العيوب المنهجية في نقد الحديث لدى الاتجاهات المعاصرة)** وهي بحث أعده الدكتور نبيل بلهي. وهو بحث مقدم لمؤتمر العلوم الإسلامية وسؤال النقد في جامعة عبد الملك السعدي في المغرب، وهو غير منشور بعد. ذكر فيه الباحث ستة عيوب منهجية هي: انعدام أهلية الناقد بسبب عدم تخصصه في علم الحديث، وتقليد المستشرقين في أطروحاتهم النقدية للسنة النبوية، واتخاذ العقل المجرد مقياساً لنقد الأحاديث، وإهدار قيمة السند في نقد الحديث، واعتماد مسلك الشك (غير المنهجي) في نقد الحديث، والمجازفة برد الحديث لمجرد وجود إشكال في معناه.

ويلاحظ أن أغلب ما ذكره مع أهميته لا يندرج تحت العيوب المنهجية، بل هي عيوب إجرائية تطبيقية. كما أن دراستنا تناولت أخطاء منهجية مختلفة بالمرة عن كل ما ذكره.

حدود البحث:

قصرت البحث على العقلانيين المعاصرين، دون بيان مناهج العقلانيين المتقدمين. كما أني لم ألتزم بمدرسة عقلية محددة، وإنما تتبعت الأفكار بغض النظر عن قائليها، بل ربما كانت بعض الأفكار منسوبة لأشخاص لا يمكن تصنيفهم ضمن المدرسة العقلانية، ولكن الفكرة مما نادى بها العقلانيون أو تتماشى مع نظرتهم. ولذلك فإن أي تعميم ورد في هذا البحث فهو غير مراد على عمومه.

كما أني قصرت البحث على الأخطاء ذات البعد المنهجي، أما الأخطاء الإجرائية أو التطبيقية التي ليس لها بعد منهجي فلم أدخلها ضمن بحثي، إذ بغيتي تسليط الضوء على أخطاء المنهجية العلمية في نقد جهود المحدثين.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، فتتبعت عمل العقلانيين المعاصرين في هذا المضمار، ولا أزعم أنه استقراء تام، فذاك ما لا يستطيعه فردٌ، ولكنه استقراء ناقص يمكن تعميم أحكامه على ما لم يستقرأ من الروايات. ثم قمت بتحليل طريقتهم في التعامل مع السنة النبوية، وصولاً إلى أهم ما وقعوا فيه من أخطاء منهجية.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث مؤلفة من مقدمة اشتملت على أهمية البحث وسبب اختياره ومنهجه وحدوده والدراسات السابقة، وتمهيد ومبحثين وفق الآتي:

تمهيد: تعريف المذهب العقلي والعقلانية.

المبحث الأول: أخطاء منهجية في التنظير.

المطلب الأول: قياس الغائب على الشاهد.

المطلب الثاني: نقص في مناهج البحث.

المطلب الثالث: التعميم الخاطئ.

المطلب الرابع: ادعاءات بدون أدلة.

المطلب الخامس: الأسبقية

المبحث الثاني: أخطاء منهجية في التطبيق.

المطلب الأول: جهل بعض المصطلحات والقواعد الحديثية

المطلب الثاني: فهم كلام المحدثين على غير وجهه الصحيح:

المطلب الثالث: التغافل عن درجة الكلام أو الحديث والتعامل معه على أنه مسلَّم به

المطلب الرابع: التناقض في الأقوال

المطلب الخامس: الانتقائية في الاستشهاد

وختم البحث بخاتمة لأهم نتائج البحث وتوصياته.

تمهيد
تعريف المذهب العقلي والعقلانية

العقلانية هي: «القول بأولية العقل»[١]. فالعقلانية تجعل من العقل المصدرَ الأول في مصادر المعرفة، وتقدِّمه على نصوص الوحي.

وقيل في تعريفها أنها: «التفسير العقلاني لكل شيءٍ في الوجود، أو تمرير كل شيءٍ في الوجود من قناة العقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه»[٢].

والمذهب العقلي هو: «القول: إن كل ما هو موجود فهو مردودٌ إلى مبادئ عقلية، وهو مذهب ديكارت، واسبينوزا، وليبنيز، وفولف، وهيجل»[٣].

وهذه العقلانية مذهبٌ قديمٌ في البشرية، برز بوضوح في الفلسفة الإغريقية اليونانية، وأشد من يمثله سقراط وأرسطو.

وكانت العقلانية سمةً من سمات الفكر الأوروبي قبل أن تسيطر الكنيسة، فتحوِّلَ الفكر من العقل إلى الوحي، ولكنه الوحي المتمثل بالكنيسة، فأصبحت الكنيسة هي المرجع، وأصبح العقل خادماً للكنيسة[٤].

وقد نشأت في الحياة الأوروبية والفكر الأوروبي مجموعة من الاختلالات الناتجة عن استبدال العقل بالوحي الكنسي، وهو وحي داخَلَه كثيرٌ من التزييف والتحريف والتبديل، قدَّمته الكنيسة على شكل وحي إلهي، وما هو من الوحي بشيءٍ[٥].

كانت العقلانية شكلاً من أشكال عبادة العقل وتأليهه، وإعطائه حجماً أكبر بكثير من حجمه الطبيعي، كما كانت في الوقت نفسه تحويلاً للوجود بأسره إلى قضايا تجريدية، مختلفة في حقيقتها عن الوجود ذاته، هذه القضايا التجريدية شملت كل شيءٍ، حتى الإله، وتم إقحام العقل فيما لا يمكن أن يدركه أو يصل إلى كنهه وحقيقته، ما نتج عنه خللٌ كبيرٌ

---

(١) المعجم الفلسفي، د. جميل صليباج:٢، ص:٩٠.
(٢) مذاهب فكرية معاصر، د. محمد قطب، ص: ٥٠٠.
(٣) المعجم الفلسفي، صليبا، ج:٢، ص:٩١.
(٤) مذاهب فكرية معاصر، قطب، ص:٥٠٠.
(٥) المصدر السابق، ص:٥٠١.

في التصورات الفلسفية للإله والعلاقة معه[1].

هذه هي العقلانية كما هي عند أربابها. فكيف وصل هذا المصطلح إلى عالمنا الإسلامي؟

والجواب: أن المستشرقين قاموا بتسريب هذا المصطلح إلى واقعنا، وذلك من جهتين:

«الجهة الأولى: وصف المعتزلة بالعقلانيين؛ فانطلى ذلك علينا، فألحقنا بهم أحفادهم! والحقيقة أنَّ هذا الوصف للمعتزلة غير معروفٍ، ولم يكن يطلق عليهم، ولا على غيرهم، وإنما كانوا يوصفون بأهل الأهواء، ونحو ذلك.

الجهة الثانية: أن المستشرقين رأوا أن الصراع الدائر في حقل المعرفة الإسلامية اليوم هو نفسه الصراع القديم بين الكنيسة وفلاسفة الحضارة الغربية، وبالتالي فلن يكون التقدم والحضارة للمسلمين ما لم يصرع التنويريون منهم الكنسيين»[2].

أما العقلانيون فهم الذين يحملون أفكار هذا المذهب، فيقدمون العقل على النص، ويجعلونه حاكماً عليه، وهم على أصناف:

١. منهم من يرى استقلال العقل وحده في معرفة الكون وما فيه، وهؤلاء ينكرون وجود الله تعالى، ويفسرون الكون بالمادة، فلا خالق، والحياة مادة، وهؤلاء لا يشملهم بحثنا، لأن النقاش معهم يبدأ من منطلقات مختلفة عن منطلقات بحثنا.

٢. ومنهم صنف آخر يؤمن بوجود الله تعالى، ويقر ببعثة محمد ﷺ، أو يعلن بذلك بلسانه، ولكنهم يفسرون نصوص الشرع وفق رؤيتهم العقلية، ويجعلون العقل حاكماً على النص، ومقدَّماً عليه، ويمكن رد النص إن استحكم التعارض بينه وبين العقل، لاسيما النص النبوي، ويدعون إلى تجديد الأحكام الشرعية وإعادة النظر فيها وفق مقتضيات العصر الحديث. وهؤلاء هم من نريدهم عندما نطلق اسم العقلانيين.

٣. ومنهم صنف لا يرى تقديم العقل على النص، بل النص عنده هو العمدة، ولكنه يلجأ أحياناً إلى بعض التفسيرات العقلية لفهم النصوص، أو يقوم بعرض النصوص على العقل بغية إثباتها، فما خالف العقل ردّه، بدعوى أنه غير ثابت، وهؤلاء لا يشملهم بحثنا ابتداء، وقد نتطرق للحديث عن بعض أفكارهم في أحايين قليلة.

---

(١) المصدر السابق، ص:٥٠٢.

(٢) العقلانيون، مصطلح وتاريخ ونقد، د. فؤاد بن يحيى الهاشمي، مقال منشور على الملتقى الفقهي :http .//www.feqhweb.com

والحق أن إطلاق هذا الوصف على أتباع هذا المذهب خطأ شاع وانتشر، فإن هذا الإطلاق يوحي أنهم وحدهم العقلانيون وغيرهم أنصاف عقلانيين أو لا عقلانيين، وهذا عدا عن كونه مجانباً للواقع فإنه جور وظلم؛ للعقل من جهة، ولسائر العقلاء من جهة ثانية.

إن هذا الإطلاق ليس بدقيقٍ من ناحية التوصيف المعرفي، ولا هو بسديدٍ من ناحية التكتيك العملي، ولا يتماشى مع روح المصطلح التاريخي والمعاصر، وإنما هو فلتة.

هذا المصطلح الشريف «العقلانية»، الذي نُحِتَ من «العقل»، والذي بلغ المنتهى من كمال الإنسان الغريزي كيف يمكن بذله مجاناً لطائفة منحرفة ليس لها في العير ولا في النفير! لا عقل، ولا نقل، ولا فكر ولا قلب، ولا علم، وإنما نقد ساذج أو تقليد غربي على عور، أمثل هؤلاء: يستحقون نيل شرف «العقل»؟[1].

(١) العقلانيون؛ مصطلح وتاريخ ونقد، الهاشمي.

المبحث الأول
أخطاء منهجية في التنظير

المطلب الأول: قياس الغائب على الشاهد

إحدى الأخطاء المنهجية التي وقع بها العقلانيون محاولة قياس عالم الغيب على عالم الشهادة، مع أن بينهما فروقاً كثيرة، إذ النظم التي تحكم هذا العالم ليست هي ذاتها التي تحكم عالم الغيب.

كما أن لا سبيل إلى الوصول إلى حقيقة ما يكون أو سيكون في عالم الغيب إلا بالخبر الصادق الصادر من الرسول ﷺ حديثاً أو قرآناً.

وقد سبقهم إلى ذلك المعتزلة، وأكثر ما أوقع المعتزلة في الفساد قياسهم الغائب على الشاهد، ولذلك جعلوا يقيسون الغيبيات بالماديات، مما جعلهم يردون كثيراً من النصوص أو يؤولونها مما يخرجها عن معانيها الصحيحة، ظناً منهم أنها تخالف العقول مما يوجب ردها أو تأويلها.

يقول عبد الجواد ياسين: «إن صحة الإسناد المستفاد من عدالة الرواة وضبطهم لا قيمة له بالنسبة لخبر لا يطابق الواقع؛ إما لأنه في ذاته غير ممكن، وإما لثبوت عكسه في التاريخ ثبوتاً قطعياً»[1]. ويقصدون بالواقع ما يعيشه الإنسان ويشهده، فهو المعيار في قبول الأخبار، ولو كانت أخباراً عن غيب.

ومن أمثلة قياس الغائب على الشاهد إنكار عذاب القبر ونعيمه بزعم أننا لو فتحنا قبر كافرٍ أو مشرك أو مؤمن فإنا لن نرى صاحب القبر يعذب أو ينعم، الأمر الذي قاد إلى إنكار الأحاديث التي تتحدث عن عذاب في القبر أو نعيمٍ فيه. بل وصل الأمر إلى إنكار كل أحاديث الغيب.

إن ما يحصل في القبر من عذابٍ لكافرٍ أو نعيمٍ يُنَعَّم به المؤمن لا مجال لرؤيته بأبصارنا؛ لأنه من الغيب المحجوب عنا، ولا سبيل لمعرفته إلا عن طريق الخبر الصادق، ونحن لو عمدنا إلى أمثال هذا الحديث فأنكرناه فكيف بنا بقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (٥٠) ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ**

(١) السلطة في الإسلام، عبد الجواد ياسين، ص: ٣١٠.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: ٥٠.٥١]، فالله سبحانه وتعالى يخبر أن الملائكة حال قَبْض أرواح الكفار تنيلهم عذاباً شديداً، فهم يضربون وجوههم وأدبارهم، وينذرونهم بالنار التي أعدها الله لهم، فهل رأى أحدٌ كافراً يُضْرَبُ؟ وهل سَمِعَ أحدٌ قول الملائكة ونَذارَتَهم له بالنار؟.

إن إنكار هذه الآية -انطلاقاً من قياس الغائب بالشاهد- أولى؛ لأنها لا تتحدث عما يحدث داخل قبرٍ لا نعلم ما يحصل فيه؛ لأن التراب يَحْجُب بيننا وبين رؤية ما يحدث فيه، بل تتحدث هذه الآية عن فعل الملائكة لحظة نَزْعِ روح الكافر.

ثم إن الله سبحانه وتعالى يذكر في كتابه شيئاً عن حال الكافر في قبره، يقول تعالى في شأن آل فرعون: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾ [غافر: ٤٦]، ومن الظاهر أن العرض على النار بالغداة والعشيّ قبل يوم القيامة، وهي لابد في القبر، فلو فتحنا قبراً من قبور أحد الفراعنة وراقبناه صبح مساء أكنّا سنشاهده يُعذب، أم أنّا سنُحجب عن ذلك؟

المطلب الثاني: نقص في مناهج البحث

مع أن العقلانيين انطلقوا من ضرورة إخضاع الأحاديث للبحث العلمي الذي يعتمد مناهج علمية صارمة تعطي نتائج صادقة إلا أنهم وقعوا فيما أرادوا تقويمه، فجاءت أبحاثهم مشوهةً منقوصةً مليئةً بالأغلاط والمغالطات، فبدل أن يستندوا إلى استقراءٍ تامٍّ يُمَكِّنُهم من التعرف على جزئيات المادة المبحوثة رأيناهم ينخدعون بأول نتيجةٍ تظهر أمامهم، ثم لا يكتفون بذلك بل يقومون بتعميم هذه النتيجة المستقاة من جزئية معينة على كل ما يماثلها من جزئيات أخرى، إما استعجالاً، وإما جهلاً بحقيقة الاستقراء الناقص الذي عدَّه أرسطو أكمل أشكال الاستقراء.

ومن أمثلة ذلك: قولهم أن البخاري يروي للناصبي ولا يروي لمخالفيهم[1].

وهذا القول لا يقوله من مارس الصحيح أدنى ممارسة، وإنما يقوله من نظر نظرةً سريعةً في رجال البخاري فوجده يروي عن بعض الرواة الموصوفين بالنصب، فركن إلى هذه النتيجة، وأطلق حكمه بأن البخاري يروي للناصبة ولا يروي لمن يخالفهم. وهذا يُظْهِر أن المنهج المستخدم في إحصاء شيوخ البخاري لا يقوم على استقراء تامٍّ لكل شيوخه، وهذا الخلل

(١) انظر: صحيح البخاري من منظور آخر، علاء السعيدي، ص:٤٨.

يجعل النتائج المتوصل إليها محل شك.

والحقيقة أن البخاري يروي لكل من ثبت صدقه وتجنُّبُه للكذب، إذا صاحب ذلك ضبطٌ لمروياته، سواء أكان من أهل السنة أم موصوفاً ببدعةٍ غير مكفرةٍ، وإن نظرةً سريعةً إلى قائمة رواة البخاري تكفي لبيان هذه الحقيقة، فقد عدّ ابن حجر قرابة سبعين راوياً روى لهم البخاري، وهم من أصحاب البدع أو المتهمين بها[1].

المطلب الثالث: التعميم الخاطئ

كثيراً ما يقود النقص في استخدام مناهج البحث العلمي إلى إصدار نتائج تعميمية غير صحيحة، ما يثير الشك في كل النتائج المتوصل إليها، وهذا مما وقع فيه العقلانيون، فقد حاولوا تعميم بعض النتائج التي وصلوا إليها على سائر المماثلات، فقد بحثوا –مثلاً- في مراسيل الصحابة، فوجدوا أن صغار الصحابة يروون أحاديث لم يدركوها، فخلصوا إلى نتيجة مفادها أن أغلب الصحابة يروون أحاديث لم يدركوها، من غير تمييز بين كبير أو صغير، أو بين متقدم ومتأخر. يقول أحدهم: «فإذا ثبت أن أبا هريرة مثلاً كان يروي عن كعب الأحبار، وأن الكثير من أحاديثه مراسيل، فالواجب التروي في كل حديثٍ لا يصرح فيه بالسماع من النبي ﷺ»[2].

وهذا الذي قالوه يخالف أصلاً متفقاً عليه عند المحدثين، وهو تفضيل السند العالي والرحلة في سبيله، وقد كان الصحابة أحرص الناس على السماع من النبي ﷺ وعدم الاكتفاء بما يسمعونه من صحابي آخر.

كما أن الأصل أن يكون الصحابي قد سمع ما ينقله من فم النبي ﷺ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل قوي يرجح جانب عدم السماع، وحينها يقال أنه مرسل صحابي. أما افتراض أن يكون الحديث من مراسيل الصحابة حتى يثبت ما يؤكد أنه ليس منها فهو قلب للحقائق والأصول.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول أحدهم عن الوليد بن عقبة: «وجملة القول أن الوليد إنما كان رجلاً من قريش أسلم إسلاماً ظاهراً، واحتفظ بجاهليته كلها»[3]. وقد بنى صاحب هذا القول

(١) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر، ج:١، ص:٤٥٩-٤٦٠.

(٢) تدوين السنة، إبراهيم فوزي، ص:١٧٦.

(٣) إسلاميات، الفتنة الكبرى (عثمان)، طه حسين، ص:٧٣٤.

قوله على ما صدر من الوليد من ارتكاب بعض الموبقات، كشرب الخمر.

ومع أن الوليد قد حُدَّ لشربه الخمر، إلا أن سيرته لا تشي أبداً أنه كان منافقاً يبطن غير ما يظهر، بل الظاهر أنه مسلم صادق في إسلامه، مات على ذلك، وليس من شروط المسلم العصمة حتى يتهم في دينه لأنه شرب الخمر.

ولو طبقنا هذا القول على كل من فعل معصية من الصحابة لأخرجنا كثيراً منهم من دائرة الصحبة إلى دائرة النفاق بالظن الباطل والتعميم الخاطئ.

المطلب الرابع: ادعاءات بدون أدلة

وهذا كثيرٌ جداً فيما يزعمونه من أفكار، فكثيراً ما تكون الدعوى عريضةً، فإذا بحثنا عن دليلها وجدناها غير مستندةٍ إلى دليلٍ، ومن أمثلة ذلك أيضاً:

وضع أبو رية عنواناً عريضاً أسماه: (أبو هريرة يضع أحاديث على علي رضي الله عنه) قال فيه: «وضع أبو هريرة أحاديث كثيرة على علي يطول بنا الحديث لو أتينا بها كلها، فنكتفي بأمثال قليلة تنبي عن غيرها»، ثم ساق حديثاً واحداً، قال: «وروى الأعمش قال: لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة جاء إلى مسجد الكوفة، فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه، ثم ضرب صلمته مراراً، وقال: يا أهل العراق: أتزعمون أني أكذب على الله وعلى رسوله، وأحرق نفسي بالنار؟ والله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لكل نبيٍّ حرماً، وإن حرمي المدينة ما بين عير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». وأشهد بالله أن علياً أحدث فيها، فلما بلغ معاوية قوله أجازوه وأكرمه وولاه إمارة المدينة»[1].

وقد بحثنا عن هذا الحديث الذي ذكره فما وجدناه في أي من كتب السنة؛ صحيحها وضعيفها، وحتى لم نجد له ذكراً في الموضوعات، اللهم إلا ما نقله عنه من كتاب شرح نهج البلاغة، من طريق الإسكافي الباطني الكذاب.

فانظر إلى هذه الدعوى العريضة، وانظر إلى زعم أن هناك أمثلة كثيرة لما وضعه أبو هريرة، ثم انظر إلى ما ساقه من أمثلة لتعرف منهج القوم.

(١) شيخ المضيرة أبو هريرة، محمود أبو رية، ص:٢٥٧، وعزاه إلى شرح نهج البلاغة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: زعمهم أن المحدثين تساهلوا في رواية الحديث الموضوع حتى عدوه فرعاً عن الحديث الضعيف الذي يعمل به في فضائل الأعمال(١).

وهذا من الكذب الصراح، فهذا ما لم يكن البتة، بل أقوال المحدثين تنهى عن مجرد رواية الموضوع من دون بيان حاله، فكيف بالعمل به!، يقول ابن الصلاح: «ولا تحل روايته لأحدٍ علم حاله في أي معنىً كان إلا مقرونًا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب»(٢).

المطلب الخامس: الأحكام الاستباقية

وهذا من أكبر المشكلات المنهجية التي يعاني منها أرباب الفكر العقلاني، حيث انطلقوا من أسبقيةٍ فكريةٍ تقول بأن الاعتماد على السند في الحكم على الحديث منهجٌ ضعيفٌ، ثم جعلوا يبحثون بين طيات الكتب عن أدلةٍ تدعم قولهم، فجعلوا يتلقفون كل ما يؤيد زعمهم، صحيحاً كان أو موضوعاً، وجعلوا يسوقونه مساق الخبر اليقينيّ، ما أوقعهم في أخطاءٍ منهجيةٍ كثيرةٍ.

كما أوقعتهم الأحكام الأسبقية التي اعتمدوها في أن الحديث لم يضبط الضبط الكافي إلى رد كثيرٍ من الأحاديث الثابتة؛ لأنهم وجدوها معارضةً لما في أذهانهم من أفكارٍ مسبقةٍ. ولو أنهم اعتمدوا على النصوص في صياغة ذهنيتهم وصوغ أفكارهم لما احتاجوا إلى الالتفاف على النصوص وردها والطعن في منهج من يقبلها.

ومن أمثلة ذلك مسألة عرض السنة على القرآن، فهي تعني: «إخضاع كل حديث لميزان القرآن، فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضناه، واطمأنت قلوبنا إلى رفضه؛ لأن النبي ﷺ إنما كان مفسراً ومفصلاً للمجمل من أحكامه»(٣)، فالعقلانيون يستخدمون هذا العرض وسيلةً لإسقاط النص لا لفهمه، فهم يستخدمون عرض السنة على القرآن بعد ثبوت الحديث، ولا يعولون كثيراً على النظر إلى ثبوت النص أصلاً، بل يحكمون على النصوص بأحكام استباقية.

---

(١) نحو فقه جديد، جمال البنا، ج:٢، ص:١٠٩.

(٢) علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، ص:٩٨-٩٩. وانظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن علي بن حجر، ص:٩١.

(٣) الحداثة وموقفها من السنة، د. الحارث فخري عيسى عبد الله، ص:٢٦٣، ونقله عن مقدمة طه حسين لكتاب أضواء على السنة المحمدية، ص: ٩.

ومن هنا فقد ردوا كل أحاديث الغيب لأنه تتعارض مع ما استقر في عقولهم من أنه لا يعلم الغيب إلا الله، وتناسوا أن الرسول ينطق بالوحي الموصول برب السماء، الذي يطلع من يشاء من عباده على بعض غيبه.

ومن أمثلة الأحكام الاستباقية أنهم وضعوا قيماً عليا رأوا أن الأحكام التفصيلية يجب أن لا تخرج عنها، وهذه القيم لم تستخرج أو تستنبط بعد استقراء لفروع الشريعة، وإنما استبقوا النصوص بها، وجعلوها حاكمة على النصوص، ما أوقعهم في كثير من الأخطاء المنهجية. يقول أحدهم وهو يوضح ذلك: «كل أبحاث الطلاق وأحكامه التي تتضمنها كتب الفقه تعد لاغية ولا قيمة لها .. فالزواج عقد بإيجاب وقبول وعلانية وشهود، فإذا أريد فسخ هذا العقد فلا يجوز هذا إلا بالشروط التي انعقد بها، بمعنى أن كل ما ينطق به الرجال من أيمان الطلاق لا يعتد بها ... ولا خلاص إلا باستلهام العدل، وإقامة كل العلاقات والأحكام على أساسه»[1]. ولا يخفى أن هذا القائل قد استبق كل أحاديث الطلاق بحكم محدد، وهو أنها جميعا لاغية باطلة غير صحيحة، استناداً إلى حكم قد قرره مسبقاً، فجاء حكمه على الحديث ليؤكد به نظريته.

(١) نحو فقه جديد، البنا، ج:٣، ص:٢٧٦-٢٦٨.

المبحث الثاني
أخطاء منهجية في التطبيق

المطلب الأول: جهل بعض المصطلحات والقواعد الحديثية

فلكل علم مصطلحاته الخاصة وقواعده الناظمة، والجهل بهذه المصلحات يقود إلى الخطأ في النتائج، وهذا ما وقع فيه العقلانيون.

فالقوم ليس لهم أدنى ممارسة لهذا العلم، وإنما ينطلقون من تحكيم عقولهم فيما يقرؤونه من نصوص، ثم يصدرون نتائجهم. فتأتي نتائج خاطئة غير دقيقة.

ومن ذلك أنهم عابوا على البخاري تخريج حديث إسماعيل بن أبي أويس لأنه راوٍ ضعيف، يقول أحدهم: «فمع أنه ضعيفٌ عند المحدثين فقد أخرج له في صحيحه حديثين، وأما اعتذار ابن حجر عنه بأن البخاري اطلع على كتب إسماعيل، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم على ما يحدث به؛ ليحدث به، ويعرض عما سواه ... فإن هذا الاعتذار لا ينفع مع راوٍ وُصِف بأنه ضعيف أو مغفل، أو يسرق الحديث، فعلى هذا لا يعتمد حتى على أصوله، لأنه ربما وهم فيها، أو وضعها على مشايخه، أو سرقها من غيره»[1].

وهذا جهلٌ بقواعد المحدثين ومصطلحاتهم أو تجاهلٌ لها، فإسماعيل بن أبي أويس ضعيفٌ فيما رواه من حفظه، أما كتابه فصحيحٌ. ولم يروِ له البخاري إلا ما أخذه من كتابه، فهو من صحيح حديثه.

ومعلومٌ أن للضبط نوعين؛ ضبط الصدر، بأن يحفظ حديثه في صدره غيباً بحيث يستطيع استحضاره متى ما أراد، وضبط كتاب، لا يشترط معه أكثر من أن يصون كتابه من أن يصل إليها العابثون، وإسماعيل من أرباب الكتب الضابطين لها، فالأخذ من كتابه صحيح لا مطعن فيه.

على أن النقاد لم يتفقوا على تضعيفه، فقد قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال أحمد: لا بأس به، واختلف فيه قول ابن معين، فقواه مرة وضعفه أخرى[2].

---

(١) صحيح البخاري من منظور آخر، السعيدي، ص:٨٢.

(٢) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، ج:١، ص:٣٩١.

ومن أمثلة الجهل بمصطلحات المحدثين: الخلط بين العدالة والعصمة، فالعدالة هي ما يحمل المرء على سلوك دروب الاستقامة والتدين، ومن لوازمها البعد عن أسباب الفسق، ولكن لو فعل منكراً فتاب فإن عدالته باقية. بخلاف العصمة التي تقتضي عدم الوقوع في الذنب أصلاً.

وقد خلط العقلانيون بينهما، فعابوا على بعض الصحابة وقوعهم في المعاصي، ورأوا ذلك قادحاً في عدالتهم، وهذا من جهلهم بلوازم العدالة ومحترزاتها. يقول أبو رية: «فأبو بكرة يشهد أن المغيرة زنى بامرأة، ولما لم يثبت ذلك بأربعة شهود حدَّ أبو بكرة حد القذف، فلا بد أن أحدهما صادق والآخر كاذبٌ»[1]. ويقول آخر: «عدالة الصحابة تقتضي أن الصحابة معصومون عن الخطأ والنسيان فيما نقلوه، وأنهم قد ارتفعوا عن درجة الإنسانية، وهذا يناقض طبائع البشر التي جبلت على الخطأ والنسيان»[2]، فمن هذا الذي قال من المحدثين بهذا القول؟ وهل تعريفات العدالة التي نطق بها المحدثون تنطبق على هذا الوصف أم هذا جهل بالمصطلحات ومدلولاتها؟.

المطلب الثاني: فهم كلام المحدثين على غير وجهه الصحيح:

كان العقلانيون وهم يحاولون عرض الحديث على المصادر الأخرى يُعْمِلون عقولهم في فهم النصوص بعيداً عن سياقاتها وسباقاتها ولحاقاتها، ما جعلهم يخرجون بفهم سقيم لكثير من كلام المحدثين.

ومن ذلك أن أحدهم رد حديثاً في البخاري لأنه لم يحسن فهمه، فقد أورد قولاً لسفيان بن عيينة نقله البخاري في صحيحه، وهو: «ما في القرآن آية أشد علي من: ﴿**لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [المائدة: ٦٨]»[3]، ثم علق على هذ الحديث بأن البخاري يشير إلى أن قول سفيان هذا يناقض القرآن، وأن سفيان أراد تضليلنا بإخفاء مطلع الآية: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ**﴾[4].

(١) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ص: ٣٢٠.

(٢) انظر: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، محمد حمزة، ص: ٣٤٨.

(٣) الجامع الصحيح، البخاري، في التفسير، باب تفسير سورة المائدة، تعليقاً، ج: ٤، ص: ١٦٨١.

(٤) انظر: دين السلطان، عز الدين النيازي، ص: ١٢٤.

وهذا فهم غريب للآية، إذ من الواضح أن سفيان بن عيينة يخاف من هذه الآية، حيث وصفهم الله بأنهم ليسوا على شيء لأنهم تركوا العمل بما في التوراة والإنجيل، فمن ترك العمل بما في القرآن فهو ليس على شيء أيضاً. فأين مناقضة القرآن في قول سفيان هذا، وأين التضليل؟

ومن ذلك أيضاً أن هذا الكاتب فهم من قوله ﷺ: «من رآني فقد رأى الحق»[1] أن الحق هو الله سبحانه وتعالى، وهذا باطلٌ، وهو من الإسرائيليات لأنه يشبه ما في التوراة: «إني لأعلم أين تسكن؟ حيث عرش الشيطان»[2].

وهذا فهمٌ غريب للحديث، فمن المعلوم أن المقصود بالحق في الحديث إنما هو الرؤيا الصحيحة، بمعنى أن من رأى النبي ﷺ في المنام فقد رآه حقاً، وليست رؤيته أضغاث أحلام، لأن الشيطان لا يتمثل بصورته ﷺ.

المطلب الثالث: التغافل عن درجة الكلام أو الحديث والتعامل معه على أنه مسلَّم به

وهذا يكاد يكون منهجاً عاماً عند العقلانيين، فهم يبحثون عن كل نص يؤيد دعاواهم، فإذا عثروا عليه تعاملوا معه على أنه نص صحيح غير قابل للنقاش، ومن ثم يبنون أحكامهم عليه. فلو قرأنا في كتاب شيخ المضيرة لأبي رية لوجدناه يسوق عشرات الروايات التي ينقلها عن الفرق الضالة دون أدنى تحقق من صحتها، ويتعامل معها على أنها نصوص صحيحة.

ومن أمثلة ذلك ما أورده أحدهم من اختلاف الستة أصحاب الشورى الذين خلفهم عمر بعده، وجعل الأمر إليهم، إذ ينقل كيف أنهم كانوا يتنافسون على الملك، ويحرص كل منهم أن لا تخرج منه إلى سواه، ولما اتفقوا على أن يولي عبد الرحمن من يراه الأنسب «كان علي يخاف أن يميل عبد الرحمن إلى عثمان لصهر كان بينهما، وكان غير علي يخاف أن يميل عبد الرحمن إلى سعد لقرابة كانت بينهما»[3].

---

(١) الجامع الصحيح، البخاري، في التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، ج٦/ص٢٥٦٨، حديث رقم (٦٥٩٥)، والمسند الصحيح، مسلم، في الرؤيا، باب قول النبي عليه الصلاة والسلام من رآني في المنام فقد رآني، ج٤/ص١٧٧٤، حديث رقم (٢٢٦٧).

(٢) انظر: دين السلطان، النيازي، ص: ٣٥٣.

(٣) انظر: إسلاميات، طه حسين، ص: ٧٠٥.

وهذا الذي يقوله لا يثبت تاريخياً، فقد رواه الطبري في تاريخه من طريق شهر بن حوشب عن أبي مخنف، وشهر ضعيف، وأبو مخنف كذاب[1].

والرواية الصحيحة هي التي رواها البخاري في صحيحه أنهم «لما فرغوا من دفن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثةٍ منكم، فقال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف. فقال عبد الرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه، والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه؟ فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إلى الله عَلَيَّ أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ والقدم في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك لئن أمرتك لتعدلن، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان فبايعه، فبايع له علي، وولج أهل الدار فبايعوه»[2].

فانظر كيف أعرض عن رواية البخاري الصحيحة، وعمد إلى الأخذ برواية راوٍ كذاب كأبي مخنف. ولا يقف الأمر عند أبي مخنف، بل ينقلب كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني مصدراً موثوقاً لنقل أخبار مكة، يقول أحدهم: «بجانب هذه الحياة الجليلة الوقورة التي تصفها لنا كتب طبقات المحدثين والفقهاء والمفتين، كانت تسود في الحجاز حياةٌ أخرى هي حياة فرحٍ ومرحٍ وطربٍ وشرابٍ، تصفها لنا كتب الأدب، وخاصة كتاب الأغاني»[3].

المطلب الرابع: التناقض في الأقوال

وهذا واضح في تطبيقاتهم، ففي الجانب التنظيري نجدهم يقررون بعض القواعد، فإذا جاؤوا إلى التطبيق نقضوا تلك القواعد ولم يراعوها في تطبيقاتهم، ففي حين يدعي صاحب كتاب سدنة هياكل الوهم أن عملهم العقلاني استمرارٌ لما قام به الأئمة من تنقية السنة، ومواصلةٌ لمسيرتهم، ليوحي للقارئ أن عمله مشروعٌ، فجهودهم متابعة للمشوار الطويل الذي بذله الأئمة النقاد، وأن «ما ينبغي أن يصل إلينا من منهجية السلف الصالح بحق ليست

(١) تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري، ج:٤، ص٢٢٧ ـ ٢٣٤.

(٢) الجامع الصحيح، البخاري،في فضائل الصحابة، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه، ج:٣، ص١٣٥٣، حديث رقم (٣٤٩٧).

(٣) فجر الإسلام، أحمد أمين، ص:١٩٤.

نتائجه وحقائقه، وإنما الآليات التي اعتمدها في الوصول إلى الحقيقة»[1]، ولكنه نسيَ أنه كان قد قرر قبل بضع صفحاتٍ أن «اعتماد الإسناد «العنعنة» كمقياس لصحة الخبر وليس متن الحديث ومدى معقوليته .. هو الذي قاد إلى تثبيت أحاديث عجيبة، لماذا؟ لأنها ذات إسناد صحيح، كحديث الذبابة، وحديث التداوي بأبوال الإبل، وحديث أن البذاذة (القذارة) من الإيمان»[2]، فكيف سيكون عمله استمراراً لجهودٍ أفضت إلى تثبيت أحاديث عجيبة؟ وكيف سيعتمد على آلياتهم المنتقدة للوصول إلى نتائج مختلفة؟ بل إنه اعتبر أن منهج الشيخين البخاري ومسلم في اختيار أحاديثهما منهج قام على معيار شخصي لا موضوعي[3]، فكيف سيتابع طريق رجلٍ قام منهجه على معيار شخصي لا موضوعي.

هذا التناقض في أقوالهم، والانفكاك بين الحقل التنظيري والتطبيقي قاد إلى نتائج غير علمية، وهي ناتجة عن معايير شخصية لا موضوعية.

ومن أمثلة ذلك أن أحدهم حين كان يقرر أن عدم وجود ذكرٍ لغار حراء في القرآن الكريم أمرٌ يثير الريبة والاستغراب، ولكنه لا يشعر بريبةٍ أو استغراب وهو يقرر أن النبي ﷺ قد تلقى تعاليم الإسلام من رهبان الشام وأحبارها، وأنه قد تتلمذ عليهم فترة طويلة في رحلتي الشتاء والصيف[4]، فذاك من البدهيات، مع أن هذا الأمر لا يوجد له ذكر في القرآن الكريم. بل إنه يتجاهل أن القرآن يرد على هذا الزعم، يقول تعالى: ﴿**وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**﴾ [النحل: ١٠٣].

المطلب الخامس: الانتقائية في الاستشهاد

وهذا الأمر فرعٌ عن التأثر بالأحكام الاستباقية، إذ يقررون قاعدةً، ثم يبدؤون بالبحث عن المؤيدات والشواهد لها، ما يجعلهم ينتقون الشاذ والمستبعد من الوقائع والأخبار، ويسوقونها مساق الأصل والقاعدة، ويبنون عليها ما سبق أن قرروه مسبقاً، فتخرج نتائجهم بعيدة عن الواقع مغايرة للحال، ومن ذلك أنهم «جاؤوا إلى الأخبار والآثار التي ذكرها قدماء المفسرين على أساس أنها أفكارٌ شاذةٌ لا تُتَّبع، أو شبهاتٌ زائفةٌ لا يوقف عندها، أو زلاتٌ عابرةٌ لا يتعلَّق

(١) انظر: سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص:٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٠.
(٣) انظر: المرجع السابق، ص: ٢٩.
(٤) انظر: في السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، ص:٣٥.

بها، فجعلوا منها حقائق جوهريةً حكَّموها في الأقوال المشهورة والأصول المقررة، وبنوا عليه أحكاماً جمعت إلى الفساد في الاستنتاج الإغراب في المضمون». ولعل السبب في ذلك «أن الذي يتبع الشاذ من أقوال المفسرين ويتعلق بأخطائهم يريد الميل عن الحق، في حين أن الذي يتبع المشهور من أقوالهم ويتوافق مع جمهورهم، فإنه يؤم الحق في نفسه»(١).

ومن أمثلة ذلك: استشهاد أحدهم بأن النبي ﷺ تزوج خديجة وعمرها ثمان وعشرين سنة، أي مرغوبة للزواج، ليؤيد بها زعمه من أن النبي ﷺ كان يعشق النساء، فوجد في خديجة ضالته، حيث جمعت بين المال والجمال(٢).

وهكذا يغدو الحكم المسبق ماثلاً أمام الباحث العقلاني، وما عليه إلا أن يجد له شاهداً يؤيده، ولو كان هذا الشاهد موضوعاً أو منكراً.

ومن أمثلة ذلك أيضاً أنهم تعاملوا مع أفكار بعض الفرق الإسلامية بنوع من الانتقائية والنفعية، فأخذوا ما يوافق أفكارهم وردوا ما يخالفها، فقد وجد العقلانيون في هذا المنهج القائم على النقل من غير سند، والتعديل بالتشهي والهوى، والقبول والرد القائمين على غير سنن، وجدوه ملجأً لهم يتخلصون به من الأثقال التي يحملهم إياها منهج المحدثين في التحري والبحث. ولذلك تجدهم يمتدحون أرباب هذه الفرق بأنهم «يضربون صفحاً عن الأحاديث التي جاءت عن أبي هريرة وعائشة، هو قرابة نصف الأحاديث ... [و]لا يؤمنون بحديث المارقين عن الدين، ولا الدعاة إلى الضلال المبين، ولا بحديث المنافقين كابن هند وابن النابغة .. وحاشى لله أن تؤمن بأهل الضلال وتركن إلى المحال، كما فعل غيرهم، فاحتجوا بكل من تشرف برؤية النبي، وإن كان عدوه وطريده كمروان، أو كان من المؤلفة قلوبهم كابن أبي سفيان، أو كان من الكذابين كأبي هريرة، أو كان من المنافقين كالمغيرة»(٣).

وهكذا غدا منهج أولئك في الجرح والتعديل بديلاً عن منهج علماء أهل السنة، مع أن كثيراً من علماء هذه الفرقة يصرِّحون بأن بضاعتهم في النقد الحديثي مزجاةٌ، فالنقد الحديثي عندهم لم يكن موجوداً قبل القرن العاشر الهجري، يقول الحائري: «ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحدٌ أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني»، والشهيد

(١) روح الحداثة، طه عبد الرحمن، ص:١٩١-١٩٢.

(٢) انظر: الحداثة وموقفها من السنة، الحارث عبد الله، ص: ٣٩٩، نقلاً عن هشام جعيط في كتابه السيرة النبوية.

(٣) نحو فقه جديد، البنا، ج:٢، ص:٢٤-٢٨.

الثاني هو الحسن بن زيد الدين الجبعي العاملي المتوفى سنة ٩٦٥ هـ، بل إن سبب تأليفهم في اصطلاح الحديث هو دفع تعيير أهل السنة لهم، يقول العاملي: «والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانيّة، ودفع تعيير العامة .. بأن أحاديثهم غير معنعنةٍ، بل منقولةٌ من أصول قدمائهم»[1].

(١) وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج:٣٠، ص:٢٥٨.

الخاتمة

في ختام هذا البحث لا بد من التركيز على بعض القضايا:

لا سبيل إلى الوصول إلى حقيقة ما يكون أو سيكون في عالم الغيب إلا بالخبر الصادق الصادر من الرسول ﷺ حديثاً أو قرآناً، أما قياسه على حاضرنا وواقعنا فهو ضرب من ضروب العبث المنهجي.

استعجال إصدار النتائج قبل إتمام العملية البحثية ليس عملاً منهجياً، وما رأيناه من استعجال العقلانيين في حكمهم على عمل المحدثين قبل القيام بالاستقراء العلمي يعود على نتائجهم بالنقض.

وكذلك فإن تعميم النتائج التي لم تستند في الوصول إليها على عملية بحثية مكتملة خطأ منهجي آخر ينبني على الخطأ الذي قبله.

أما الادعاء بدون الاستناد إلى دليل صحيح فهو لون من ألوان التقول بغير علم، وهو أبعد من أن يوصف بأنه جهد علمي محترم، وعليه فإن كثيراً من الدعاوى التي يتفوه بها العقلانيون مما لا يستند إلى دليل هي محض دعاوى.

انطلاق الباحث في بحثه من أحكام استباقية رسخت عنده واستوطنت ثم محاولة البحث لها عن أدلة تسندها، عمل بعيد كل البعد عن المنهجية الصحيحة، وكان الأولى بالعقلانيين أن يبحثوا عن الصواب أولاً، ثم يميلون معه، أما تبني رأي يقول بأن منهج المحدثين منهج باطل، ثم البحث عن قول من هنا ورواية من هناك يتكؤون عليها فهو عبث واضح.

وكان الأولى بهم أيضاً أن يدرسوا مصطلحات علماء الحديث ويفهموها كما يريدها أصحابها، ثم لهم بعد ذلك أن ينتقدوها، أما أن يبدؤا بمحاكمتهم قبل فهم كلامهم فليس من الإنصاف بشيء.

وكذلك كان ينبغي توحيد المنهجية في التعامل مع النصوص، أما أن تجعل النص الذي يخالف رأي الخصم نصاً صحيحاً لمجرد أنه يؤيد قولك فذلك مما يضعف منهجيتك العلمية.

ومن أشد الانتقادات التي يمكن توجيهها للمدرسة العقلانية هي الانتقائية في الاستشهاد، فهي كمن يستدل على النهار برؤية ضوء في ليل حالك.

فهرس المصادر والمراجع

١. **علوم الحديث**، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٠م.

٢. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، أحمد بن علي ابن حجر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٣. **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، أحمد بن علي ابن حجر، مطبعة بولاق، القاهرة، ط١، ١٣٠١هـ.

٤. **أضواء على السنة المحمدية**، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة، ط٦، د.ت.

٥. **شيخ المضيرة أبو هريرة**، محمود أبو رية، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٤، ١٤١٣/ ١٩٩٣.

٦. **فجر الإسلام**، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، د. ت.

٧. **الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧/١٩٨٧.

٨. **نحو فقه جديد**، جمال البنا، دار الفكر الإسلامي، بيروت، د. ت.

٩. **في السيرة النبوية الوحي والقرآن والنبوة**، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

١٠. **إسلاميات، الفتنة الكبرى (عثمان)**، طه حسين، منشورات دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٦٧ م.

١١. **الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي**، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥.

١٢. **صحيح البخاري من منظور آخر**، علاء السعيدي، دار الهادي، لبنان، ط١، ١٤٢٨.

١٣. **المعجم الفلسفي**، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.

١٤. **تاريخ الرسل والملوك**، محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧.

١٥. **وسائل الشيعة**، الحر العاملي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٥، ١٩٨٣.

١٦. **روح الحداثة**، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٦.
١٧. **الحداثة وموقفها من السنة**، الحارث فخري عيسى عبد الله، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠١٣.
١٨. **سدنة هياكل الوهم**، عبد الرزاق عيد، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
١٩. **تدوين السنة**، إبراهيم فوزي، رياض الريس، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
٢٠. **مذاهب فكرية معاصرة**، محمد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط٩، ١٤٢٢/٢٠٠١.
٢١. **الصحيح**، مسلم بن الحجاج، دار الجيل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د. ت.
٢٢. **دين السلطان**، عز الدين النيازي، الأهالي للطباعة، دمشق، ط٢، ١٩٩٧.
٢٣. **العقلانيون، مصطلح وتاريخ ونقد**، فؤاد بن يحيى الهاشمي، مقال منشور على الملتقى الفقهي http: //www.feqhweb.com.
٢٤. **السلطة في الإسلام**، عبد الجواد ياسين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠.

Ibnussalah, Othman bin Abdurrahman, Olumul'hadith (Dimashq; Darul'Fikr, 2000).

Ibn Hajar, Ahmad bin Ali, Nuzhatun'nazar fi tawdih nukhbatul'fikar, (Dimashq; matbaatu'sabah, 1993).

Ibn Hajar, Ahmad bin Ali, Hadiu Al-Sari mukaddimatu Fateh Al-Bari, (Alkahira; matbaat Bulaq, 1301).

Abu Rayyah, Mahmoud, Aduaa ala assunah al Muhammadiyah, (Alkahira; Dar Al Maarif).

Abu Rayyah, Mahmoud, Sheikh Al-Mudayirah Abu Hurairah, (Beirut: Muasasat Al-Alamy, 1413/1993).

Amin, Ahmad, Fajrul' Islam (Alkahira: Muasasat Hindawi)

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, Al-Sahih (Beirut: Dar Ibn Kathir, Al-Yamamah, 1407/1987).

Al-Banna, Jamal, Nahua Fikhen Jadeed, (Beirut: Dar Al-Fikr Al-Islami)

Juait, Hisham, Fi assira annbawiyah Alwahi wa AlQur'an wa Anubuwah, (Beirut:

Dar al-Tali'a, 1999).

Hussein, Taha, Islamiyat, Alfitnatul' Kubra, (Othman), (Beirut: Manshurat Dar Al-Adab, 1967).

Hamza, Muhammad, Alhadith Annbawi wa makanatuhu fi Attashri Alislami , (Beirut: Almarkaz Athakafi Alarabi, 2005)

Al-Saeedi, Alaa, Sahih Al-Bukhari min manzur Aakhar, (Lubnan: Dar Al-Hadi, 1428)

Saliba, Jamil, Almu'ajam Alfalsafi, (Beirut: Dar Alkitab Alubnani, 1982)

Al-Tabari, Muhammad bin Jarir, Tarih Arrusul wa Almuluk, (Beirut: Dar Al-Turath, 1387)

Al-Amili, Al-Hurr, Waseel Al-Shi'a, (Beirut: Dar Ihiaa Atturath, 1983)

Abdurrahman, Taha, Ruhul'Hadatha (Addarul Baidaa: Almarkaz Athakafi Alarabi, 2006)

Abdullah, Al-Harith Fakhri Issa, Alhadatha wa mawkifuha min Assunah, (alkahira: Dar Al-Salam, 2013)

Eid, Abd Al-Razzaq, Sadanatu Hayakil Alwahm, (Beirut: Dar Al Taleea, 2003)

Fawzi, Ibrahim, Tadwin Asunnah, (Beirut: Riad Al-Rayyes, 1994)

Qutb, Muhammad, Mathahib Fikriyyah Mua'asira, (Alkahira: Dar Al-Shorouk, 1422/2001)

Muslim Ibn Al-Hajjaj, Al-Sahih (Beirut: Dar Al-Jeel, Beirut / Dar Al-Horizon Al-Jadeeda)

Al-Niazi, Izz al-Din, Din Assultan, (Dimashq: Al-Ahali lttiba'a, 1997)

Al-Hashemi, Fuad Bin Yahya, Alaklanion, Mustalah wa tarih wa nakd, http://www.feqhweb.com

Yassin, Abdel-Jawad, Assulta fi Alislam, (Addarul Baidaa: Almarkaz Athakafi Alarabi, 2000).